او جعلت عطف على الجعل ومقابل له على معنى او اذا جعلت اسماء للسور وجعلت مع ذلك اخبارا لمبتدا محذوف وانما قال
وحدها احترازا عما اذا جعل ما بعدها ايضا خبرا لذلك المبتدا او بدلا منها فان الوقف حينئذ تام لان ما بعدها غير
مستقل واما اذا جعلت وحدها كذلك كان كل من الموقوف عليه وما بعده مستقلا كما اذا جعلت منزلة الاسماء
معدودات في التمثيل لا اعتبار الاستقلال فيما بعد الموقوف عليه وقف التام وان لم يصرح به اولا فان قلت
كيف حصر استقلالها فيما اذا اتى بها او جعلت وحدها اخبارا مع انها اذا قدرت منصوبة بنحو اذكر او قسما
محذوف الجواب كانت مستقلة ايضا والوقف عليها تاما قلت لا حصر هناك بل اورد لكل واحد من
جعلها اسماء وعدمه مثالا لا ان الحصر بالعكس الى ما ذهب اليه المصنف من الوجوه فيما سيأتي وما ذكرتم ليس من جنسه
وان جوز هل لهذه الفواتح محل من الاعراب فعل السؤال مستدرك اذ قد علم مما سبق اعرابها لفظا
او محلا فانه جوز في صاد وقاف ونون فيمن قرأها مفتوحات ان تكون معربة لفظا اما منصوبة بفعل مضمر وانها جرت
على اضمار حرف القسم ثم سوى ادات في الحكاية ايضا فعلم ان لها محلا من الاعراب اما نصبا واما جرا
ثم ذكر ان للفواتح محل اخبار المبتدا المحذوف فعلم انها مرفوعة محلا واجيب بان ما تقدم من بيان اعرابها كان على تقدير
كونها اسماء للسور وهذا سؤال عن حالها مطلقا ولذلك قال في الجواب ومن لم يجعلها اه فلا استدراك ولا حاجة
الى ان يقال انما سأل هذا السؤال واجاب عنه وان كان معلوما ليبني عليه السؤال المتعقب وهو قوله
ما محلها لانها عند كسائر الاسماء الباقية الاعلام يعني قد وقعت في التركيب واستحقت لطور اعرابها حيث
كانت محكية على وضعها اما ساكنة واما متحركة بالحركة في الدرج سواء كان يكون مقدرا في محلها واما اذا لم الاعراب
فلا حاجة الى المحل اما الرفع فعلى الابتداء ساوى المبتدا والخبر فان العامل فيهما عنده هو الابتداء
واما النصب والجر فلما مر من صحة القسم بها لعله يحصل سبق توجيه في تلك السور ثم الاوجه الثلاثة جارية
بلا ضعف في كل فاتحة يصلح في الظاهر ان تكون قسما واما في غيرها فلا لان النصب بالقسم بل بفعل مضمر
ولا الجر مطلقا الا على وجه ضعيف وهو ان يقدر جواب القسم من نحو انه المعجز فاما ان يريد جريان
كل واحد في كل فانه كثر اما ذكر في هذا الكتاب الوجه الراجح والمرجوح معا ملاحظة فيه اعتمادا
على فهم الناظر فيه واما ان يريد التوزيع على معنى ان بعضا من الفواتح يجري فيه الاوجه كلها والباقي بعضها
يجري فيه بعضها ويشكل في ذلك ايضا بما ذكر فان المتبادر هو الاول ومن لم يجعلها علما على قوله ايهم لها
محل ومن جعلها اسماء للسور وقيل الجواب عن قوله هل لهذه الفواتح محل من الاعراب والفاصل بينهما ليس اجنبيا عنهما

بل هو متصل بالمعطوف عليه فلا اشكال كما لا محل للجمل المبتدأة اي التي وقعت في ابتداء الكلام فلم تقع موقع مفرد اعطي
عليها ما يقتضي اعرابا في محلها وللمفردات المعدودة اي الواردة على نمط التعديد فلم تقع في تركيب يقتضي عليها
ما يوجب اعرابها لفظا او محلا والحاصل ان هذه الالفاظ اذا سردت على طريقة التهجي التعديدي لم يكن لها اعراب اصلا
لفقد المقتضي والعامل فحل اوله مثال ليس بينهما على ان ما سبق اعرابه لفقد مقتضيه قسمان مفرد وجملة وربما قال بعض
الفواتح كالجملة في تعدد كلماته وبعضها كالمفرد في انه كلمة واحدة لكن ما ليس بعد هو ما دل عليه الم اعني السورة
او المنزل المؤلف من هذه الحروف يريد ان الم ذكر انا قدر لو ليس بعد فكيف صح ان يشار اليه بما وضع للبعيد
اجاب اولا بانه اشارة اليه لكنه في حكم البعيد من وجهين احدهما انه بعض ذكره والمنقضي في منزلة المتباعد واشار
بقوله وهذا في كل كلام الى انه مطرد في الوقف اي جعل المنقضي في حكم المتباعد والاشارة اليه بلفظ البعيد جار في كل
كلام وثانيهما انه لما وصل اليه وان دار ايضا الى الراد فما سواه كما يقول واعترض عليه بانه قبل الوصول الى المرسل
اليه كان كذلك واجيب بانه لم يعتبر ما لم يرسل اليه بل من وصل اليه اللفظ حال الحد كان مع المتكلم
بحث لانه خلاف الظاهر ولا يفهم من العبارة وايضا ان اراد اللفظ الذي وصل اليه ان مع لفظ الم فذلك ليس
اشارة اليه بل الى ما دل به عليه وان اراد اللفظ جميع السورة او المنزل فقبل ان يوصل اليه هذا الكلام ذلك على
حاله والصواب ان المتكلم اذا القى كلاما للمخاطب لما غير الوصل اليه ربما لاحظ في تركيبه ووصوله اليه وبين كلامه
عليه واجاب ثانيا بان ذلك ليس اشارة الى الم بل الى الكتاب الموعود على لسان موسى وعيسى عليهما السلام
وقيل بقوله سنلقي عليك قولا ثقيلا وفيه ان الانسب حينئذ ان يقول الذي وعد به ويشبها الكات الاول قال بعضهم السؤال
مخصوص بما اذا كان الم اسما للسورة وقد عرفت ضعفه نعم ربما يقال لما كان مجموع المنزل مرموزا اليه لا اسم جائز
كالسورة منزل ذلك لكن العضا منزلة البعيد الى قوله ولانه لما وصل عطف على قوله وقعت الاشارة اذ معناه لانه وقعت
قوله ام واما قوله وقيل عطف على قلت ولما لم يكن مختارا عنده اخره وان اقتضى ترتيب مدله
بان يقال ليس ذلك اشارة الى الم وان سلم فهو في حكم البعيد الثالث ذكر الامام الرازي ان المشار اليه
باسم الاشارة اما مدرك بالبصر او منزل منزلته وكلمة ما فصل في بعض شروح الكافية من ان المعتبر في اسماء الاشارة
هو الاشارة الحسية لا اصل فيها ان يشار بها الى محسوس مشاهد قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس احساسه
او ذكر اسمه او الى محسوس غير مشاهد فلذلك لكنه لقصر لما مثل مشاهد فان كل غائب عينا كان او معنى اذا ذكر جاز ان
يشار اليه بلفظ البعيد نظرا الى ان المذكور غائب يقول جاءني رجل فقال ذلك الرجل ويضا ذ حاضر باشد

Copyright © King Saud University